أشكال التعاون بين كليات التربية والمؤسسات التعليمية في دولة الامارات العربية المتحدة

Forms of cooperation between colleges of education and educational institutions in the UAE

إعداد

راشد علي محمد الفحاح النقبي

إشراف

أ.د/ هنداوى محمد حافظ

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المتفرغ

كلية التربية – جامعة حلوان

أ.م.د/ دينا ماهر عاصم

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد

كلية التربية – جامعة حلوان

م.د/ ريم على دربالة

مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية – جامعة حلوان

2023

مستخلص البحث

اعتُبرت الشراكة المؤسسية بين الجامعات والمؤسسات التربوية من أبرز الشراكات الاستراتيجية المبنية على أساس تطوير العملية التربوية، وعليه فإن تلك الشراكة هي التزام واجب متفق عليه لتبادل المنفعة في مجال التعليم، وقد نشرت المفوضية الأوروبية كتابها الأبيض، "التدريس والتعلم: نحو مجتمع التعلم" الذي وضع مبادئ توجيهية للعمل في مجالات التعليم والتدريب، حيث يشير إلى الحاجة إلى شراكات تعاونية بين المدرسة والأسرة والمدرسة والأعمال، وربما أضافت المدارس والجامعات(1).

وتهتم دولة الإمارات بتحقيق الشراكة بين التعليم الجامعي وزارة التربية والتعليم، فقد تم إطلاق برنامج الإعداد الجامعي بالتعاون مع وزارة الطاقة والبنية التحتية وهو برنامج إرشادي يهدف إلى تهيئة جيل من الطلبة للالتحاق بأفضل الجامعات محلياً وعالمياً، في مختلف التخصصات التي تلبي احتياجات سوق العمل، وتغذي قطاعات العمل ذات الأولوية وفقاً لإستراتيجية دولة الإمارات. ويتضمن مرحلتي التأهيل والتمكين، حيث تستهدف مرحلة التأهيل طلبة الصفين التاسع والعاشر، والتي تعمل على تأهيل الطلبة بالمتطلبات الأساسية والمهارات اللازمة التي يجب أن يمتلكها الطالب قبل انتقاله إلى مرحلة اختيار التخصص، بينما تستهدف مرحلة التمكين طلبة الصفين الحادي عشر، والثاني عشر، والتي تعمل على تمكين الطلبة من الالتحاق بأفضل الجامعات العالمية والمحلية وبما يضمن استمرار تميزهم أثناء دراستهم الجامعية(2).

كما يُعد التعليم والعمل عنصران متلازمان، ولابد من التوفيق بينهما قدر الإمكان لتحقيق المواءمة بين البرامج والتخصصات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل المستقبلية، ويؤدي الخلل في هذه المعادلة إلى هدر الإمكانات المالية في تمويل تخصصات وبرامج لا ترتبط بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل، وهدر الطاقات الشبابية وعدم توجيهها إلى المهن والوظائف المطلوبة لقطاعات العمل، ولذلك فإن المواءمة بين مخرجات سوق العمل ينبغي أن تنطلق من سياسات خطط التنمية بحيث تكون هناك رؤية

---

(1) Christopher W. Day, The Role of Higher Education, Volume 33, Number 4, Teacher Preparation, December, 1998.

(2) د. فايزة يوسف القبلان، "استشراف مستقبل الشراكة بين كلية التربية جامعة حائل ومؤسسات التعليم العام في ضوء تجارب عالمية لتحقيق الرؤية المستقبلية 2030"، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر المخرجات التعليمية، كلية التربية، جامعة حائل، 2020، ص54.

واضحة عند المخططين للاحتياجات المستقبلية تمكن مؤسسات التعليم من إعادة هيكلية الخطط والبرامج التعليمية وفقاً للمنظور المستقبلي للدولة[3].

[3] د. وائل وفيق رضوان، "الشراكة المجتمعية مدخل لتعزيز الثقة بين كليات التربية ومؤسسات التربية والتعليم قبل الجامعي بمصر: دمياط انموذجاً"، كلية التربية، جامعة دمياط، مصر، 2014، ص31.

مشكلة البحث:

على الرغم من المبادرات التي قامت بها الإمارات العربية المتحدة إلا أن هناك العديد من المؤشرات التي تدل على أن كليات التربية بجامعة الإمارات العربية لم تمارس دورها بإقامة شراكات فعالة كما هو مأمول منها، ولا توجد آليات واضحة لتفعيل وبناء هذه الشراكات، مما أدى إلى غياب كليات التربية عن المشاركة الفعالة في تنمية مهارات المعلمين في ضوء الثورة الصناعية الرابعة، وبالتالي فالمعلمين مستبعدين من المشاركة الفعالة في هذه المبادرات بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومن ثم لا توجد مشاركة فعالة بكليات التربية، بل تم تطبيقها مع وزارة الطاقة والبنية التحتية، مما يدل على أنها إستراتيجية غير متكاملة لا تهدف إلى الارتقاء بالنظام التعليمي في الدولة وفق برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي برعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم والتي أطلقت في أبريل 2012؛ بالتزامن مع رؤية الإمارات 2050 للارتقاء بالنظام التعليمي في تنمية مهارات المعلمين في ضوء الثورة الصناعية الرابعة(4).

وبالتالي فالمعلمين مستبعدين من المشاركة الفعالة في هذه المبادرات فعلى سبيل المثال برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي مبادرة مشتركة بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الاتصالات في الإمارات بالتعاون مع مكتب رئاسة الوزراء، وذلك من أجل إنشاء بيئة تعليمية فريدة في المدارس وتقديم "الفصول الذكية" حيث سيقوم الطلاب بالاستفادة من الأجهزة الذكية كوسيلة للحصول على المعرفة، كما تشمل المبادرة أيضا برامج تدريب متخصصة للمعلمين وإدخال مناهج جديدة لخدمة هذا الغرض، وتغيب أيضا كليات التربية عن هذه المبادرة على الرغم من أهميتها كشريك في إعداد وتدريب المعلمين(5).

وعليه يمكن تحديد السؤال الرئيسي للدراسة: "كيف يمكن تعزيز أشكال الشراكة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العالي في الإمارات؟".

(4) https://www.moe.gov.ae/Ar/ImportantLinks/Pages/INTILAQA.aspx., Site entry date: 11-9-2023

(5) https://www.moe.gov.ae/Ar/SmartLearning/Pages/Home.aspx. Site entry date: 11-9-2023

أسئلة الدراسة:

1. ما فلسفة الشراكة بين كليات التربية ومدارس التعليم العام ومتطلبات تحقيقها؟
2. ما الإطار الفكري لسبل تفعيل الشراكة بين كليات التربية ومدارس التعليم العام بالإمارات؟
3. ما واقع الشراكة بين كليات التربية ومدارس التعليم العام بدولة الإمارات العربية المتحدة؟
4. ما المقترحات للشراكة بين كلية التربية بجامعة الإمارات العربية ومدارس التعليم العام لتعزيز عملية التعلم؟

أهداف البحث:

1. التعرف على الأساس الفلسفي لمفهوم الشراكة.
2. الكشف عن واقع الشراكة بين كليات التربية ومدارس التعليم العام بدولة الإمارات العربية المتحدة وفق مئوية الإمارات 2071 لتمكين المدارس لتكون بيئة خاصة في مجال ريادة الأعمال والابتكار.
3. التعرف على واقع الشراكة بين كليات التربية ومدارس التعليم العام بدولة الامارات المتحدة.
4. التوصل الى بعض المقترحات للشراكة بين مؤسسات التعليم الجامعي والعام بدولة الإمارات لتعزيز عملية التعليم.

أهمية البحث:

1. قد يُسهم هذا البحث في مساعدة المدرسة في توجيه دورها التربوي لتنمية الشراكة من خلال التخطيط الهادف لتعزيز عملية التعلم.
2. تتزامن الدراسة مع الجهود الحالية التي تبذلها دولة الإمارات المتحدة لتطوير مؤسسات التعليم بمستوياتها المختلفة وفق مئوية الإمارات 2071 لتمكين المدارس لتكون بيئة خاصة في مجال ريادة الأعمال والابتكار.
3. تفيد نتائج هذه الدراسة في تزويد واضعي السياسة التعليمية بدولة الامارات العربية المتحدة في تعزيز عملية التعلم.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تناول مفهوم الشراكة وأهميتها ومجالاتها واسس نجاحه التعليم ومجالاته والعوامل التي أدت إلى الاهتمام به وفق مئوية الإمارات 2071.
- **الحدود المكانية:** يقتصر البحث على جامعة الإمارات العربية المتحدة وعينة من مدارس التعليم العام.
- **الحدود الزمانية:** العام الدراسي 2023م.

منهج البحث:

يعتمد البحث المنهج الوصفي، والذي يهتم ببيان الحالة الحاضرة لظاهرة أو مشكلة مجتمعية معينة من خلال المسح الشامل لفئة معينة من المجتمع أو ناحية من النواحي الاجتماعية من أجل تبرير هذه الظاهرة أو وضع حلول مستقبلية للمشكلة محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

(1) ياسر عبد الفتاح القصاص، وآخر (2017)[6]: "آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات والمدارس للحد من مخاطر تعرض الطالب للجرائم المعلوماتية".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات والمدارس للحد من مخاطر تعرض الطلاب للجرائم المعلوماتية، وتضمنت الدراسة توضيح مفهوم الجرائم المعلوماتية، ومفهوم الشراكة بين الجامعات والمدارس، ومفهوم الآليات، وتمثل منهج الدراسة في منهج المسح الاجتماعي الشامل، وتكونت مجموعة الدراسة من 412 مفردة من المرشدين والمرشدات والمعلمين والمعلمات بالمدارس الثانوية الحكومية والأهلية والعالمية، وتمثلت أدوات الدراسة في استبانة جمع بيانات، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وضع آليات مرتبطة بدور المرشدين الطلاب والمعلمين وأسر الطلاب والطالبات لتوعيتهم بمخاطر الجرائم المعلوماتية، والدور المقترح للمرشد الطلابي والمعلم

(6) ياسر عبد الفتاح القصاص، وآخر (2017): "آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات والمدارس للحد من مخاطر تعرض الطالب للجرائم المعلوماتية"، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، 57 (1).

مع الطالب، والدور المقترح للمرشد الطلابي والمعلم مع أسرة الطالب، ووضع آليات مرتبطة بدور مركز الأمان الأسري الوطني مع المدارس، ووضع الآليات المرتبطة بدور الجامعات، وبدور وزارة الداخلية، والجهات التشريعية ووسائل الإعلام، كما توصل البحث إلى وضع آليات مرتبطة بالأدوار المهنية للمرشدين الطلاب في المدارس الحكومية والأهلية والعالمية، وتحديد المهارات المهنية اللازمة للمرشد الطلابي لمساعدة الطلاب وأسرهم المعرضين للجرائم المعلوماتية والتي يمكن تطبيقها في مجال مساعدة الطلاب للمشكلات مثل ضحايا الابتزاز والانتحال، وتحديد الإجراءات المهنية مع أسرة الطلاب المعرضين للاحتيال الالكتروني.

(2) مي بنت محمد عبد الله الحماد (2017)[7]: "الشراكة بين الجامعات ومؤسسات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الشراكة بين الجامعات ومؤسسات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، وتمثل منهج الدراسة في المنهج الوصفي التحليلي، ولقد أشارت النتائج إلى وجود قصور في الشراكة بين الجامعات ومؤسسات التعليم العام وذلك في عدد من المجالات منها (إعداد المعلم، التنمية المهنية، تنمية مهارات طلاب المرحلة الثانوية، والاستشارات)، كما أشارت النتائج إلى وجود مجموعة من المعوقات التي تؤثر على الشراكة بين الجامعات ومؤسسات التعليم العام تتمثل في صعوبة الاتصال بين الجامعات ومؤسسات التعليم العام، وعدم وجود جهة أو هيئة مسئولة عن الشراكة بين الجامعات والتعليم العام، وكذلك ضعف الحوافز المقدمة للمشاركين في برامج الشراكة.

(3) Amold (2015)[8]:"Examining the initial impact of a .26 school university partnership on School performance".

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الشراكة بين المدرسة والجامعة على الأداء المدرسي، حيث اعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة وطبقت عينة

(7) مي بنت محمد عبد الله الحماد (2017): "الشراكة بين الجامعات ومؤسسات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية"، مجلة التربية، جامعة القصيم، 4 (122)، ص322.

(8) Arnold , D. (2015): "Examining the initial impact of a .26 school-university partnership on School performance". Ph.D, Oakland University.

الدراسة على عينة مكونة (595) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والمعلمين بالمدرسة، وتمثلت أدوات الدراسة في الاستبيان الخاص بموضوع الدراسة والذي أعده الباحث، وخلصت الدراسة لنتائج من أبرزها ضرورة تحسن الأداء المدرسي بعد وجود شراكة بين الجامعة والمدرسة، كما خلصت إلى وجود تأثير للشراكة على الأداء المدرسي، مما يدل ذلك على أن الشراكة لها تأثير فعال على كل من أداء المعلم وأداء الطالب.

(4) Chery 1 North, et. Al (2014) (9): "Strengthening the University/School Bond and Teacher, Candidates, School".

استهدفت الدراسة تقييم نموذج الشراكة بين جامعة ميريلاند وشبكة مدارس التنمية المهنية التابعة لها. واستخدمت الدراسة أسلوب المقابلة الجماعية مع المتدربين، وقد أسفرت نتائج عينة الدراسة عن فاعلية الشراكة في تحقيق ما يلي:تعزيز انفتاح المتدربين على الحياة المدرسية ومعايشتها. وتوفير المزيد من فرص الدعم الإضافي للطلاب المعلمين من قبل مشرفيهم، وكانت الشراكة أكثر إفادة بالنسبة للمتدربين ذوي الصعوبات.

المجال الأول

ماهية الشراكة بين كليات التربية والمؤسسات التعليمية

يعتبر التعليم أحد أهم أولويات دولة الإمارات، فقد أولت الدولة بإنجازاتها الارتقاء بنوعية النظم التعليمية وتوفير التعليم الجيد في بوابة حكومة دولة الإمارات لأهداف التنمية المستدامة، وتستثمر دولة الإمارات جهوداً كبيرة في إعداد وتأهيل مواردها البشرية بشكل دائم، وتبدأ الجهود من برامج المنح الدراسية والتدريب إلى تطوير مراكز متخصصة في المجالات المختلفة، حيث أطلقت دولة الإمارات العديد من البرامج والمبادرات لتعزيز مهارات المستقبل والتي تشمل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والتعليم الرقمي، وتُقديم الخدمات التدريبية بأشكالها المختلفة.

وفي ضوء ما تقوم به دولة الإمارات من مجهودات في مجال التعليم؛ فقد بدأت الدولة تلك الجهود عبر تقديم برامج المنح الدراسية والتدريب إلى تطوير مراكز متخصصة في المجالات المختلفة لتفعيل برنامج مدى الحياة. فللتربية دور

(9) Cheryl North, et. al. (2014): "Strengthening the University/School Bond and Teacher, Candidates, School", University of the Success Ensuring Partnerships, 7 (2).

مهم في حياة المجتمعات كافة، فهي عماد التطور والتقدم للأفضل، وفي ضوء تفعيل برامج ومبادرات تطوير مهارات المستقبل، فقد أطلقت دولة الإمارات العديد من البرامج والمبادرات لتعزيز مهارات المستقبل والتي تشمل الذكاء الاصطناعي. كما أطلقت الجامعة البريطانية في دبي أول برنامج بكالوريوس في الذكاء الاصطناعي وذلك بالشراكة مع جامعتين من أعرق الجامعات البريطانية لمنح شهادات مزدوجة، وذلك بهدف تزويد قطاع التعليم في دولة الإمارات بالمهارات الضرورية لمواجهة تحديات المستقبل في الاقتصاد المعرفي[10].

وقد حقق التعليم في دولة الإمارات الكثير من الإنجازات انطلاقًا من الرؤية التي تسعى إليها وزارة التعليم لبناء مجتمع معرفي، وتوفير فرص التعليم للجميع، ورفع جودة مخرجاته، وزيادة فاعلية البحث العلمي، وتنمية الشراكة للارتقاء بمهارات وقدرات منسوبي التعليم. كما يؤدي التعليم الجامعي دوراً في تطوير المجتمع وتنميته، وتوسيع أفاقه المعرفية والثقافية من خلال إسهام مؤسساته في تخريج إطارات بشرية تملك المعرفة والعلم للتدريب على العمل في المجالات والتخصصات المختلفة، ويعتبر التعليم الجامعي ثروة كبيرة لا تقدر بثمن فهو يحرك عملية التنمية لأن الجامعة هي من أرفع المؤسسات التي تقع على عاتقها مهمة توفير ما يحتاجه المجتمع من عمليات التنمية فيه من متخصصين وبمختلف المجالات[11].

أولاً: مفهوم الشراكة:

تعرف الشراكة بأنها: "العملية التي يتم من خلالها إشراك طرف مع طرف آخر أو أكثر محلي وطني، أو أجنبي للقيام بنشاط إنتاجي أو خدمي، سواء كانت المشاركة في رأس المال، أو بالتكنولوجيا، أو بالأفكار، وتعد هذه الشراكة استثماراً مشتركاً"[12].

(10) https://u.ae/ar-ae/information - and - services/jobs/future - skills - for youth/special-programmers - for - developing - future - skills. Site entry date: 11-9-2023.

(11) بوحديد ليلى، وآخرون، "الشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص؛ التجربة اليابانية والماليزية نموذجاً"، مجلة الباحث الاقتصادي، ع4، يناير 2017، ص8.

(12) Jacobi, M.; Izzy, L. "The Euro-Mediterranean Partnership and its Impact on Economic Institutions", Journal of Human Sciences, Fourth Year, Issue 31, 2005, www.ulum.nl. com.

وعرفتها وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة وفق ما تضمنته الإطار العام لسياسات التعليم والمشكل بالقرار الوزاري رقم 624لسنة2017 بأنها: "التعاون والعمل المشترك بين مؤسسات التعليم العالي ومجتمعاتها الخارجية سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو الدولي بهدف التبادل المنفعي المشترك للمعارف في إطار من الشراكة المتبادلة"[13].

وجاء تعريف الشراكة بين المدارس والجامعات؛ على أنها: "تعاون بين المؤسسات التعليمية في التعليم العام ومؤسسات التعليم العالي، لإنجاز مشروع يتفق عليه الطرفين، وتعود بفوائد تربوية على الطرفين"(14).

وعرفت أيضاً بأنها: "إحدى الآليات التي تعكس عملية إعادة صياغة العلاقات بين جميع المعنيين بالتعليم، وهي رؤية جديدة للأدوار بين مؤسسات التعليم والأهالي، أو بينها وبين القطاع الخاص، أو بينها وبين المتخصصين الأكاديميين أو ذوي الخبرة"(15).

ويستخلص مما سبق تعريف إجرائي للشراكة وما يرتبط بها من مفاهيم أخرى؛ بأنها: "كل نشاط تعاوني هادف بين مؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة ومؤسسات التعليم العالي من أجل الارتقاء بالمجتمع وفق تعاقد قائم على مجموعة من البنود والتي تضمن للطرفين مصلحتهما من تلك الشراكة".

ثانياً: مجالات الشراكة:

أ. التربيــة العمليــة:

وهو ما يُعرف بالتدريب الميداني، وهو برنامج بمثابة البوتقة التي تنصهر فيها كل الخبرات النظرية التي تلقاها الطالب المعلم في الكلية، سواء كانت خبرات تخصصية أو مهنية أو معرفية، وتحويلها إلى تطبيق ملموس

(13) وزارة التربية والتعليم، "الإطار العام لسياسات التعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة: المصطلحات الخاصة بسياسة المناهج وطرق التقييم"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018، ص43.

(14) محمد الأصمعي، "الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة: من المفاهيم إلى التطبيق"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص18.

(15) رسمي رستم، "تفعيل دور الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية وسلطات المحافظات في إدارة التعليم"، المركز الوطني للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، 2003، ص46.

في المدارس المتعاونة، وبإشراف مهنيين وتربويين من كلية التربية، بحيث يتم تقييم الطالب في الميدان وفق معايير محددة مسبقا من وحدة التدريب الميداني بالكلية[16].

ب. التنمية المهنية للمعلمين:

وفيها يتم التركيز ببرامج إعداد المعلم على الجانب المعرفي ولا تعطى عناية كافية للمهارات التدريسية وسلوك المعلم، فعند بناء هذه البرامج لابد من التركيز على الممارسات التدريسية، وإكساب المعلم المهارات التدريسية داخل كليات التربية، من هنا نجد ضرورة إيجاد شراكة بين كليات إعداد المعلمين ومدارس التعليم، لتحديد المهارات والممارسات التدريسية التي يجب التركيز عليها في برامج إعداد المعلمين(17).

ج. الشراكة البحثية:

وهو ما يُعرف بالبحوث التنموية؛ حيث يمثل البحث التربوي أهم أنشطة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وطاب الدراسات العليا، وتنامى الاهتمام بدور الجامعات في البحث العلمي، لتعظيم الفائدة من نتائج البحوث التي ينتجها أعضاء هيئة التدريس والباحثين، لتتجاوز أهدافها العلمية والمهنية التي هي رأس أولويات الجامعة، إلى التوظيف التطبيقي لها للوفاء بحاجات مؤسسات التعليم العام.

د. تطوير المناهج:

---

(16) محمود إبراهيم محمد، "تفعيل الشراكة بين كلية التربية جامعة نجران ومؤسسات التعليم قبل الجامعي في ضوء خبرات بعض الدول"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، ع38، (1)، 2018، ص73.

(17) سامي عمارة، "الشراكة بين كليات التربية ومدارس التعليم العام وسبل تفعيلها من وجهة نظر أساتذة الكلية والقيادات التعليمية: دراسة تقويمية"، جامعة الإسكندرية، مجلة كلية التربية، ع1، (21)، 2011، ص292.

وذلك بتشكيل لجنة متخصصة من أقسام الكليات التربوية مع قطاع المناهج بالوزارة.

هـ. الشراكة المجتمعية:

هي تفعيل الشراكة بين المدارس والجامعات هي أحد أوجه الشراكة المجتمعية، وتسعى الجامعة لتحقيق أهداف هذا النوع من الشراكة، بتقديم خدمات التعليم المستمر، وتنفيذ الدورات التدريبية لمنسوبي إدارات التعليم، وتقديم الاستشارات، كما تظهر الشراكة جلية بالتدريب النظري والعملي لمعلمي كبار السن ومحو الأمية(18).

وقد تضع المؤسسات التعليمية برامج وأنشطة للشراكة والخدمات المجتمعية في إطار الالتزام بمسؤوليتها المجتمعية، وبهدف توسيع نطاق تفاعلها مع كافة مؤسسات وقطاعات المجتمع بما يحقق الفائدة للطرفين، على أن يكون ذلك بالتوافق مع رسالتها وبما يتماشى مع احتياجات المجتمع بما في ذلك البرامج الخاصة بالبيئة وقضايا الاستدامة، على أن تتضمن هذه البرامج آليات للتقييم المستمر للأنشطة والخدمات المجتمعية، ودرجة فاعليتها وذلك في إطار قواعد وإجراءات مؤسسية واضحة. **وفي السياق تهدف السياسة العامة للشراكة المجتمعية؛ ما يلي:**

1. ضمان مؤسسية تنظيم وتطوير وتنفيذ برامج الشراكة المجتمعية بما يكفل الاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة وتكامل واتساق ما تقدمه من أنشطة ومبادرات بما يتوافق مع الأولويات المجتمعية.
2. ضمان رفد برامج المؤسسات التعليمية الأكاديمية وخططها الدراسية وأنشطتها البحثية علي نحو مستمر بمتطلبات التطوير والتحديث فيها التي بتطلبها حل المشكلات المجتمعية بطريقة متكاملة.

(18) Bernard, W, Andrews, "Re- play Re- assessing The Effectiveness of an arts Partnership in Teacher Education. International review of education", Vol. 52, No. 5, 2006, p. 442.

3. ضمان التحسين المستمر لفاعلية برامج وأنشطة الخدمة المجتمعية عن طريق تحديد وتطوير مؤشرات أداء قابلة للقياس والتقييم(19).

و. الشراكة مع القطاع الخاص:

تحقيقاً لأهداف التعليم الجامعي وتحسيناً للواقع الاقتصادي لأفراد المجتمع لابد من ارتباط التعليم الجامعي مع سوق العمل وواقع الإنتاج والدورة الاقتصادية، بحيث يكون الخريج مواكباً لاحتياجات التنمية والنهوض الاقتصادي، ويتجلى هذا الارتباط بمشاركة قطاع الأعمال في وضع السياسات والإستراتيجيات للتعليم الجامعي ووضع المناهج التعليمية الجامعية وضرورة تقييم خريجي التعليم الجامعي ومنحهم الوثائق والشهادات، وهذا يؤدي إلى تأمين احتياجات سوق العمل من اليد الماهرة المزودة بالكفايات الجامعية المهنية والعلمية المناسبة وإيجاد فر ص عمل لخريجي الجامعات العربية مما يؤدي إلى الحد من مشكلة البطالة(20).

وتلتزم المؤسسات التعليمية بوضع استراتيجية محددة لتفعيل التعاون مع القطاع الخاص في جميع مراحل تطوير وتقييم البرامج الأكاديمية والتدريبية التي تطرحها عن طريق وضع آليات متكاملة ومستمرة للتنسيق معه فيما يخص تنظيم مساهمة سوق العمل، وتحديد احتياجات التوظيف، ومراجعة البرامج والخطط الدراسية، وتصميم الخبرات المهنية المتميزة، وتوفير الدعم المالي الكافي لتمويل الأبحاث، وتطوير البنية التحتية التعليمية، وتوفير فرص التدريب العملي للطلبة؛ **وفي السياق تهدف السياسة العامة للشراكة مع القطاع الخاص؛ ما يلي:**

1. ضمان المساهمة الفعالة من قبل القطاع الخاص في كل من تصميم وطرح وتطوير البرامج الدراسية والمساهمة في تمويلها وتقييم ملاءمتها الاحتياجات سوق العمل وتقديم الدعم المالي للبحوث العلمية.

---

(19) أنظر: الإطار العام لسياسات التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2018، ص77.

(20) د. سامي مراد، "سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية، 22-24نوفمبر 2016.

2. التنسيق المباشر مع القطاع الخاص بشأن طرح وتطوير مبادرة التجارب المهنية لتوسيع خيارات التدريب العملي المتاحة للطلبة في كافة مجالات التدريب كالعمل في الحرم الجامعي، والتعلم مع الموظفين المتمرسين والمشاريع المشتركة والتدريب المهني
3. ضمان تحقيق التطوير المستمر في مصادر التعلم وخدماتها.
4. توفير الدعم اللازم للتنمية المهنية العاملين في مراكز مصادر التعلم بما يخدم الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والباحثين[21].

ومن ضمن ما ترنو إليه الشراكة مع القطاع الخاص تقنيات المعلومات والتي بدورها توفر المؤسسة التعليمية البنية التحتية الإلكترونية لتقنيات المعلومات من التجهيزات والبرامج الحاسوبية التي تدعم كافة مرافق المؤسسة وأنشطتها التعليمية بما يدعم اكتساب المهارات المتقدمة والتعلم الذكي، وتطبيق برامج الذكاء الاصطناعي في أنشطتها التعليمية والبحثية والإدارية والمالية، وأنشطة الدعم الطالبي. كما تضع المؤسسة التعليمية سياستها للتطوير المستمر في البنية الإلكترونية، وبما يضمن حماية البيانات وتخزينها، وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة اللازمة لتشغيلها ودعم مستخدميها؛ **وفي السياق تهدف السياسة العامة لتقنيات المعلومات كأداة للشراكة مع القطاع الخاص؛ ما يلي:**

1. دعم أنشطة التعلم الذكي والمهارات المتقدمة وتطبيق برامج الذكاء الاصطناعي في البرامج التعليمية.
2. توفير البيئة التقنية الداعمة ألنشطة المؤسسة المالية والإدارية عمال على زيادة فعاليتها.
3. تحقيق التطوير المستمر في البيئة الإلكترونية للمؤسسة والحماية الفعالة لبياناتها.

وفي ضوء العلاقة التبادلية بين مؤسسات التعليم العالي المتمثلة في الجامعات، والقطاع الخاص؛ تنشأ عن العلاقة التبادلية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص فوائد عديدة للطرفين، فمن الفوائد التي تعود على الجامعة، الحصول على مصادر تمويل جديدة للجامعات من مؤسسات القطاع الخاص، تستفيد منها في تطوير أدائها، وفي تمويل أنشطتها البحثية ذات الكلفة العالية.

---

[21] أنظر: الإطار العام لسياسات التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2018، ص78.

ويكون هذا التمويل إما بتبني مؤسسات القطاع الخاص لمشاريع بحثية تُجرى داخل الجامعة، أو بأي صورة أخرى، كما يتم تنفيذ البحوث التطبيقية والتدريب العلمي لطالب الجامعات في مؤسسات القطاع الخاص، خاصة تلك التي تمتلك مختبرات حديثة مرتبطة بطبيعة الإنتاج فيها، وهذا يعزز سمعة الجامعات وذلك من خلال مواكبتها للتطورات الحديثة في مختلف المجالات، في ظل ازدحام سوق التعليم العالي بالعديد من الجامعات والكليات المحلية والأجنبية[22].

ومن الفوائد، إنتاج بحوث علمية ذات جودة عالية في الجامعات مستمدة من الواقع العملي في مؤسسات القطاع الخاص، وهذا يعطي قيمة للأبحاث التي تجريها الجامعات، كون الأبحاث مرتبطة بالبيئة التي تنتمي إليها الجامعة، وتعالج مشاكل المجتمع. بالإضافة إلى تطوير الخطط التعليمية والتأهيلية والدراسات العليا في الجامعات والمناهج وفق الاحتياجات العملية والعلمية القائمة والواقع الخاص السائد في المجتمع. ومن الفوائد التي تعود على الجامعة تنمية الخبرات الفنية الوطنية في الجامعة حيث إن التعاون بين الجامعات والمنظمات الخاصة، وتطوير البحث العلمي الجامعي لحل المشكلات القائمة لدى تلك المنظمات، يجعل الخبرات الفنية الأكاديمية الجامعية، على احتكاك بالخبرات العملية في هذه المنظمات[23].

أما مؤسسات القطاع الخاص فهناك العديد من الفوائد التي تعود عليها نتيجة لإقامتها علاقات وطيدة مع الجامعات كالحصول على احتياجاتها من الكوادر البشرية المتخصصة من مخرجات الجامعة، والاستفادة من نتائج الأبحاث التطبيقية المنجزة في الجامعات والمتعلقة بالمجالات الإنتاجية والتطبيقية لمنظمات القطاع الخاص، ونقل المعرفة الحديثة في الجامعات إلى الواقع التطبيقي والاستفادة منها في ابتكار منتجات جديدة أو أساليب وطرق عمل جديدة. كما أن التعاون بين الطرفين على المدى البعيد يؤدي إلى التقليل من الاعتماد على التقنية الأجنبية المستوردة وتقليل النفقات وزيادة المردود الاقتصادي للقطاع الخاص، والتعرف على

---

[22] حمد بن خالد بن حمد الحواس، "تصور مقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030"، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، مج9، ع4، ديسمبر 2020، ص106.

[23] محمد نضال الريس، "دور البحث العلمي الجامعي في التطوير الصناعي", ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقني، دمشق 24–26 مايو، 2006، ص54.

اتجاهات الأبحاث ونتائجها، وإمكانية استخدام وتشغيل المعامل التجريبية التي تتوفر بالجامعات، بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات العلمية الأخرى[24].

المجال الثاني

مبادرات تفعيل الشراكة بين مؤسسات التعليم بدولة الإمارات

تعد الشراكة بين الجامعة ممثلة في الكليات التربوية والتعليم ما قبل الجامعي، واقعاً عالميا تفرضه التغيرات والتطورات السريعة التي طرأت في العقود الأخيرة، حيث أن مسؤولية الإعداد النوعي للأجيال القادمة، أصبحت مسؤولية مشتركة. وقد حظيت العلاقة بين القطاعين باهتمام متزايد لتطوير الأدوار والأنشطة، ونالت تأييداً في كثير من الدول كاتجاه عالمي معاصر، وأكدت كثير من الأدبيات أن الشراكة بين المدارس والجامعات قد صُممت لإعادة تأهيل المعلم، وتطوير المدارس العامة[25]؛

ومن ثم يتعاون أعضاء هيئة التدريس بالجامعة مع معلمي المدارس العامة في فرق عمل لمناقشة القضايا والمشكلات المرتبطة بإعداد المعلمين وتنميتهم مهنياً، وأخذت الشراكة بينهما أشكالاً متنوعة عبر الزمن بحسب الهدف منها، وتطور هذا المصطلح من كونه عملية تنسيق بين المؤسستين إلى مفهوم التكامل حينما تزداد وتيرة العلاقة بينهما، وصولاً إلى مفهوم

(24) يوسف بن عبد العزيز التركي، "آلية مقترحة لدعم الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات البحثية من خلال مخرجات البحث والتطوير"، جامعة الملك عبد العزيز. عمادة البحث العلمي. المنتدى الدولي للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض, 23–25 مايو، 2009، ص32.

(25) أحمد صبرة، "أثر بناء الشراكات المؤسسية على توفير مرتكزات البحث العلمي لخريجي جامعات القدس المفتوحة"، رسالة ماجستير، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2014، ص921.

الشراكة حينما تتأكد قناعة الطرفين بحتمية العمل المشترك والذي تفرضه المصلحة المتبادلة[26].

ومن ثم ظهرت أنماط للشراكة بين مؤسسات التعليم الجامعي والتعليم ما قبل الجامعي، وفق التصنيف الأول بنوعية اتفاق الشراكة، والذي يكون فيه اتفاقيات الشراكة موثقة رسمية، وأن تكون على شكل أنشطة وترتيبات غير رسمية[27]. أما التصنيف الثاني فيضم الشراكات الحكومية وتكون فيها الحكومة مصدرة للتمويل وصنع القرارات، والشراكات المجتمعية عندما يكون أحد أطراف الشراكة ممثل من المجتمع المحلي، ويكون الهدف منه توفير الدعم المادي والتسهيلات التي تحتاجها الشراكة[28].

أولاً: مبادرة اختبارات الإمارات القياسية (EmSAT):

يأتي اختبار الامارات القياسي Emirates (EmSat): Standardized Test، استجابة لعملية التطوير الشاملة للتعليم في الدولة وبهدف إلى توفير معلومات دقيقة لصناع القرار والقيادات التعليمية عن كامل المنظومة التعليمية في الدولة لاتخاذ القرارات الضرورية لتحسين النظام فضلا عن أن تقنيات القياس التربوي الحديثة بما في ذلك الحاسب الآلي الذي يعمل بطريقة المواءمة والمحاكاة ستمكن من تقديم بيانات و معلومات مهمة في هذا المجال(29)، وهي اختبارات وطنية معيارية أطلقت في العام 2016؛ وتهدف هذه الاختبارات تزويد أصحاب القرار ببيانات حول أداء الطلبة في الإمارات في اللغة العربية والإنجليزية والرياضيات والعلوم عبر مراحل عمرية مختلفة بدءاً من الصف الأول وحتى الصف الثاني عشر تتضمن اختبارات تحديد المستوى

---

(26) نهلة هاشم، "الشراكة بين المدارس والجامعات والتنمية المهنية للمعلمين"، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي، ع8، جامعة عين شمس، مصر، 2005، ص182.

(27) Mari Elken, Lifelong Learning: a Core Activity for Universities? The case of UiO Master of Philosophy in Higher Education Institute for Educational Research, Faculty of Education UNIVERSITY OF OSLO, 2008.

(28) Marry Anne Prater & Thomas W Sileo, School—University Partnerships in Special Education Field Experiences: A National Descriptive Study. Remedial and special Education, VOL 23, NO 6, 2002, P. 327.

(29) حصة النعيمي، اختبار الإمارات القياسي منظومة وطنية تقود أبناءنا نحو التميز والتنافسية العالمية، مقال منشور بموقع وزارة التربية والتعليم، 2021، ص2.

للصف الأول واختبارات تتبع أداء طلبة الصف الرابع والسادس والثامن والعاشر في مرحلة التعليم العام، وكذلك اختبارات القبول الجامعي لطلبة الثاني عشر، ويكمن تميز تلك الاختبارات في أنها مبنية على النظرية الحديثة في القياس وقد عالجت كثيراً من الإشكاليات الموجودة في النظرية الكلاسيكية، وتربط مخرجات التعليم بمراحل الطفولة المبكرة بمدخلات التعليم العام والتعليم العالي، وبالتالي توفر فرصة لمتابعة المناهج والأنظمة التعليمية بطريقة مستمرة وعلى فترات غير بعيدة.

ثانياً: مبادرات علم لأجل الإمارات:

هي إحدى مبادرات وزارة التربية والتعليم التي تبتنها الوزارة في العام 2016، وهي تهدف إلى التواصل والتعاون مع مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة للمشاركة في تحقيق رؤية التعليم 2021، هذه المبادرة تفتح باب التطوع والعمل لأفراد المجتمع في الإدارات المركزية بالوزارة، والمناطق التعليمية، والمدارس الحكومية، بما يسهم في تطوير العمل وتحسينه وتجويده، وذلك باختيار أفضل العناصر الراغبة في المشاركة والعمل في مجال التعليم؛ وانبثق منها منحة معلم المستقبل؛ وهي فرصة للشباب الإماراتي والعربي المقيم داخل الدولة للحصول على الدرجات العلمية والدعم المهني، ليصبحوا معلمين بكفاءة لتعليم الأجيال القادمة من طلبة مدارس الدولة، وفي عام 2016 تم استقطاب عدد من الطلاب باختلاف جنسياته وثقافتهم ليصبحوا معلمين للمرحلة الثانوية بواقع 170 طالب بمختلف التخصصات.

ثالثاً: مبادرة مليون مبرمج عربي:

أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في العام 2017؛ وهي منصة تعليمية تقدم برامج تدريبية مجانية للأفراد المهتمين بتطوير مهاراتهم الرقمية تهدف المبادرة الأكبر من نوعها في العالم العربي إلى تمكين مليون شاب عربي من المهارات الأساسية المطلوبة لسوق العمل وذلك بتعلم لغة المستقبل من خلال المسارات الأكثر طلبا في مجال البرمجة. وتتضمن المبادرة أربعة مسارات هي: تصميم صفحات المواقع الإلكترونية، وتحليل البيانات، وتطوير المواقع الإلكترونية، وتطوير تطبيقات أندرويد، وتقدم المبادرة منح ذات مستوى رفيع الكثير من الطلاب الدارسين في أحد المسارات الأربعة.

رابعاً: مبادرة المدرسة المهنية لشباب الإمارات (EYPS):

تأتي المدرسة المهنية لشباب الإمارات (EYPS): Vocational school for UAE youth، كإحدى مبادرات المؤسسة الاتحادية للشباب، والتي أطلقتها حكومة الإمارات في العام 2019؛ وتهدف هذه المبادرة إلى سد الفجوة بين التجربة الأكاديمية للشباب والاحتياجات العملية لسوق العمل، والتي تشهد تغيرات متسارعة وسط تطور قطاعات مهنية، ووظائف مستجدة تحتاج إلى تأهيل عملي، وتقوم هذه المدرسة على نموذج التعهيد الجماعي للمدرسين، مستعينة بفرق متنوعة وغنية من الخبراء والمختصين والمهنيين المحترفين في دولة الإمارات لتقديم تجربة تعليمية تنفيذية وبأسلوب عملي للشباب، لتستثمر وقتهم في التعليم المستمر، وإعدادهم لسوق العمل عبر مساقات عملية مهنية متقدمة(30).

خامساً: برنامج بعثة:

جاء هذا البرنامج في إطار استراتيجية الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية لتنمية الموارد البشرية المتخصصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قامت الهيئة بإطلاق برنامج بعثة بهدف تعزيز دور ومكانة قطاع التعليم الوطني من خلال دعم ورعاية الطلبة المتميزين علمياً لدفع مسيرة التعليم بالدولة في شتى التخصصات العلمية التي تبنى أساساً على ضوء احتياجات الدولة، كما وتأتي تلبيةً للطلب المتنامي على الموارد البشرية المواطنة المتخصصة في قطاع الاتصالات والمجالات المرتبطة به. وقد استثمرت الهيئة مبالغ كبيرة في برنامج بعثة لتسجيل مئات الطلبة وحملة الماجستير في جامعات مرموقة داخل الدولة وخارجها.

سادساً: برنامج "إعداد":

أطلقته مؤسسة دبي الذكية، وهو برنامج لتدريب الخريجين الجدد من جامعات مختلفة داخل الدولة لتجعلهم قادرين على الانخراط بشكل فعال في مجال العمل بدبي الذكية دون عوائق، مع تعزيز مستويات الإنتاجية والابتكار والإبداع في مجالات عملهم المختلفة. ويهدف البرنامج الذي يستمر لمدة خمسة أشهر إلى تعزيز مستويات الإنتاجية لدى المشاركين وإثراء قدراتهم على الابتكار والإبداع، يشمل البرنامج تدريب الطلبة الخريجين على أهم المشاريع العالمية، حيث تغطي

(30) https://u.ae/ar-ae/information - and - services/jobs/future - skills - for youth/special-programmers - for - developing - future - skills. Site entry date: 11-9-2023.

مجالات البرنامج أساسيات تطوير البرامج، ومعرفة هياكل البيانات واللوغاريتمات، وإدارة المشاريع وتحليل الأعمال.

سابعاً: مركز الإبداع الرقمي (CoDI):

تم تأسيس مركز الإبداع الرقمي (CoDI): Digital Creativity Center في أواخر عام 2013 بالتزامن مع إعلان قيادة الدولة عن مبادرة الحكومة الذكية، وذلك لتلبية الحاجة إلى إنشاء مركز رقمي، يحقق مستقبل تكنولوجي أفضل في الدولة، وقد تم إنشاء مركز الإبداع الرقمي لتعزيز أدوات التحول الذكي والرقمي لكل من المواطنين والحكومة من خلال الابتكار، والبحث، والتعليم، والتدريب، وتنمية المهارات، والندوات، وضمان الجودة، والخدمات الاستشارية.

قامت هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية بإنشاء مركز الإبداع الرقمي لتمكين مواطني وحكومة دولة الإمارات من اجتياز رحلة التحول الرقمي، ويسعى المركز لتحقيق هذا الهدف من خلال الابتكار والبحث والتعليم والتدريب وتطوير المهارات وعقد الندوات وخدمات تأكيد الجودة والاستشارات(31)، وجاء التحول الرقمي في إجراءات التدريب بهدف التحول الرقمي إلى تجاوز العقبات التي تعترض مسيرة التدريب في الوزارة. لذا عملت الوزارة بدءاً من عام 2015، على تسهيل إجراءات التدريب المهني من خلال بوابة إلكترونية ذكية تتضمن: (إطلاق نظام إلكتروني، احتساب الساعات التدريبية، استبانات إلكترونية، إنشاء حساب للمعلمين جميعهم)، وفي العام 2017، تتضمن: (التعلم عن بُعد، إطلاق صفحة ملائمة للأجهزة الذكية، تمكين المعلمين من الاستخدام، إتاحة الترشيح الذاتي في الدورات، امتحانات إلكترونية، تدريب إلكتروني، إمكانية إصدار تقارير للبرامج المنفذة والساعات التدريبية ونسبة الرضا).

وعلى الرغم من تلك المواءمات فلابد من أن نعيد النظر في برامج التعليم الجامعي ومدى قدرتها على التوافق مع احتياجات سوق العمل، وهذا التوافق يستدعي في أعلى درجاته أن تكون هناك مشاركة هادفة بين المجتمع والجامعة وأن ينطلق التعليم في رحاب احتياجات المجتمع وتطلعاته وهذا هو جوهر المشاركة المجتمعية الفاعلة؛ والشراكة المنشودة في هذا البحث هي شراكة تسعى إلى علاج الواقع التعليمي المعاصر الذي يتثق بأزمات تعوق تحقيق هذه الشراكة الفعالة أهمها طغيان الجانب النظري على الجانب التطبيقي في التدريس، وغياب آليات التواصل الفعال بين مؤسسات التعليم والقطاعات الأخرى في المجتمع وأهمها الجامعات،

(31) https://u.ae/ar-ae/information-and-services/education/lifelong-learning-programmes. Site entry date: 11-9-2023.

وفقدان الثقة بين مؤسسات التعليم قبل الجامعي، وضعف قدرة الدول على اتخاذ قرار تعليمي سليم مدروس ممنهج يعتمد الشراكة أساساً له، والاعتماد على الحلول المسكنة المؤقتة التي لا تحقق الإصلاح المنشودة(32).

المجال الثالث

اتفاقيات تفعيل الشراكة بين الوزارة ومؤسسات التعليم العالي بالإمارات

يعتبر الإطار العام للشركاء إحدى أدوات التنسيق الفاعل بين الوزارة والشركاء على المستوى الوطني سواء من القطاع الحكومي أو الخاص، وعلى المستوى الإقليمي والدولي، نظراً لأهمية عملية اخذ رأي وتطلعات الشركاء الاستراتيجيين والمساهمين في تحديد المشاريع والمبادرات المشتركة ذات القيمة المضافة لجميع المعنيين ولتحقيق السعادة لديهم، وفي خلق الوعي والإدراك السليم والفهم المشترك لمتطلبات تحقيق الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية للوزارة؛ ومن أهم الأولويات الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم تحقيق كفاءة متميزة للموظفين والهيئات التعليمية والقيادية بالمدارس؛ وذلك لضمان جودة وكفاءة الأداء التعليمي والتربوي والمؤسسي؛

من خلال تنفيذ العديد من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى زيادة كفاءة الموظفين والمديرين والمعلمين ورفع مستوى أدائهم لاكتساب المهارات والخبرات التعليمية والتربوية وتزيدهم بالمعلومات والمهارات اللازمة لكي يكونوا قادرين على أداء مهامهم بشكل أفضل وإحداث تطوير إيجابي في الميدان والتأقلم مع التغيير في المستقبل وذلك من خلال أساليب التنمية المهنية: (التدريب المباشر، التدريب الإلكتروني، التدريب في مكان العمل، المنتديات والندوات والمحاضرات، التدريب الذاتي)؛ ومن ورائها الفئة المستهدفة: (العاملون في وزارة التربية والتعليم من الفئات الوظيفية الأربع "القيادية والإشرافية التنفيذية التخصصية")، وصولاً المرافق: (قاعدة تدريب مجهزة، مختبرات علمية وربوت وحاسوب، زملاعب ومصليات واستراحة مكتبة، قاعات تدريب متعددة

(32) إيمان محمد صبري، "دور المشاركة المجتمعية في ضمان جودة التعليم وإعداد خريجي الجامعة لسوق العمل وتجربة جامعة الفيوم: نموذجاً"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم، اتحاد الجامعات العربية، وجامعة الزرقاء الخاصة، الأردن 10–11مايو، 2011، ص6.

الأغراض)، وأخيراً برامج تدريب المعلمين المتضمنة: (المبادرات، المؤتمرات والملتقيات والمنتديات).

وفي ضوء ترخيص مؤسسات التعليم العالي واعتماد البرامج الأكاديمية؛ وفي ضوء السياسات الاستراتيجية يتم منح الترخيص بإنشاء مؤسسات التعليم العالي بناء على المعايير والضوابط التي تضعها الوزارة والتي تهدف إلى ضمان جودة أداء المؤسسة وأنظمتها ولوائحها وكفاية مواردها ونوعية وجودة البرامج التعليمية التي تقدمها، بما يتسق مع خطط التنمية البشرية، وحاجة سوق العمل.

كما تقوم الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية في الحكومات المحلية بالإمارات عند ترخيص مؤسسات التعليم العالي، وتضع الوزارة المعايير والضوابط والإجراءات الخاصة بمنح الترخيص لمؤسسات التعليم وبتجديد الترخيص، الذي يتم بناء على التقييم الخارجي لهذه المؤسسات لضمان التزامها بمعايير الاعتماد المؤسسي المعتمدة لدى الوزارة.

وتضع مفوضية الاعتماد الأكاديمي بالوزارة معايير الاعتماد الأكاديمي للبرامج التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي بالدولة. بما يتسق مع المعايير المتعارف عليها عالمياً ومستجداتها والتي تضمن جودة المخرجات التعليمية لهذه البرامج. كما يتم منح الاعتماد الأولي للبرنامج التعليمي بعد مراجعته وتقييمه من قبل لجان التقييم الخارجي المختصة وفقاً للمعايير المعتمدة، وبالتنسيق مع الجهات المعنية في الحكومات المحلية للتأكيد على الحاجة لهذه البرامج ومناسبتها لخطط التنمية البشرية وسوق العمل.

وعليه؛ يتم عرض لأهم الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المشتركة بين الوزارة والمؤسسات التعليمية. وكما يلي:

أولاً: مذكرة تفاهم بين وزارة التربية والتعليم وبين مجلس الشارقة التعليمي؛

إنشاء لجنة مشتركة لتحديد الأدوار بما يشمل مؤسسات التعليم والطفولة المبكر العام والخاص وكافة الحضانات في إمارة الشارقة وإعطاء بعض الصلاحيات لمجلس الشارقة التعليمي؛ في 18فبراير 2018.

ثانياً: اتفاقية بين وزارة التربية والتعليم وجامعة الإمارات العربية المتحدة؛

بشأن برنامج "معلم المستقبل" توفير دفعة جديدة من المعلمين بكفاءة عالية لتعليم الجيل القادم من الطلبة الدارسين في المدارس الحكومية؛ في 13مايو 2019.

ثالثاً: مذكرة تفاهم بين وزارة التربية والتعليم وجامعة محمد الخامس ابوظبي؛

بخصوص التعاون في مجال الدعم الاكاديمي والنهوض بالمهام التعليمية وتبادل الخبرات اعداد المناهج والخطط الدراسية وتدريس الطلاب على مستوى الصفوف التاسع، والثاني عشر؛ وذلك لأكاديمية الثقافة الإسلامية التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم؛ في 8ديسمبر 2019.

رابعاً: برنامج للتطوير والاختبارات والاستشارات؛

تقوم كلية الامارات للتطوير التربوي ووزارة التربية والتعليم بتقديم برامج للتطوير والاختبارات والاستشارات؛ في 2019.

خامساً: اتفاقية تفاهم وتعاون بين وزارة التربية والتعليم وجامعة محمد الخامس ابوظبي؛

في مجال تطوير مناهج وطرق تدريس اللغة العربية وضع إطار للتعاون والتنسيق بين الطرفين في مجال تطوير المناهج وطرق التدريس الخاصة باللغة العربية وإعداد الأطر المؤهلة في اللغة العربية وتبادل الخبرات؛ في 29يونيو 2020.

سادساً: مذكرة تفاهم بين المركز الإقليمي للتخطيط التربوي (اليونسكو) وجامعة أبوظبي؛

لتطوير العلاقات بين الطرفين في مجال التخطيط التربوي والقيادة والإدارة التربوية وتطوير السياسات التعليمية، فإن مذكرة التفاهم هذه تمثّل تعبيراً عن رغبة الطرفين في دعم جهود كلّ منهما الرامية إلى تشجيع قيام برامج تدريبية، والرامية إلى تيسير عملية التواصل وتبادل المعلومات فيما بينهما؛ في 22سبتمبر 2021.

سابعاً: اتفاقية الشراكة مع وزارة التعليم والكليات التقنية العليا؛

مشاركة العديد من الجامعات في الدولة "الاقتصاد" تطلق مسابقة SkillUp Compete تحت مظلة "موطن ريادة الأعمال"؛ تحرص وزارة التربية والتعليم على بناء شراكة حقيقية وطيدة مع الشركاء الاستراتيجيين والمساهمين، واشراكهم بالعمل من أجل تحقيق طموح دولة الإمارات العربية المتحدة وتحقيق مستهدفات الجهات الاتحادية.

ثامناً: دورة إلكترونية "كيف تصبح معلماً":

أطلقتها جامعة حمدان بن محمد الذكية دورة إلكترونية مجانية بعنوان "كيف تُصبح معلماً عن بُعد في 24ساعة لرفد الكوادر التدريسية والأكاديمية في مختلف مراحل العملية التعليمية بمهارات إدارة وتشغيل الفصول الدراسية عبر الإنترنت.

المجال الرابع

مئوية الإمارات 2071 للارتقاء بالعملية التعليمية

تهدف مئوية الإمارات 2071 إلى تجهيز جيل يحمل راية المستقبل، ويتمتع بأعلى المستويات العلمية والاحترافية والقيم الأخلاقية والإيجابية، وذل لضمان الاستمرارية وتأمين مستقبل أفضل للأجيال القادمة، ورفع مكانة الدولة لتكون أفضل دول العالم. وسيحظى أجيال المستقبل بأفضل نظام تعليمي، وتستند مئوية الإمارات 2071 على عدة ركائز تأتي على رأسها الارتقاء بالتعليم؛ وذلك بالتركيز على تعليم للمستقبل وتعزيز تدريس العلوم والتكنولوجيا المتقدمة، لاسيما في مجالات الفضاء والهندسة والابتكار والعلوم الطبية والصحية، وترسيخ القيم الأخلاقية والتوجهات الإيجابية، والقيم التي تُعلي من مستوى الاحترافية والمهنية في المؤسسات التعليمية، ووضع آليات لاستكشاف المواهب الفردية للطلبة منذ المراحل الدراسية الأولى، وتمكين المدارس لتكون بيئة حاضنة في مجال ريادة الأعمال، وتحويل المؤسسات التعليمية بالدولة إلى مراكز بحثية عالمية.

أولاً: أهداف مئوية الإمارات 2071:

يمكن تلخيص أهم أهداف مئوية الإمارات 2071 الخاصة بالتعليم، فيما يلي[33]:

1. زيادة نسبة التحاق الطلاب بالتعليم العالي إلى (90%).
2. تطوير نظام تعليمي مبتكر ومتطور يتماشى مع احتياجات سوق العمل المحلي والدولي.
3. تحسين كفاءة المعلمين وتطوير برامج التدريب والتأهيل اللازمة لهم.
4. تعزيز الابتكار والإبداع في المناهج والأساليب التعليمية، واستخدام التقنية بشكل فعال لتحسين عملية التعليم.

[33] أنظر: تقرير مئوية الإمارات 2071، ص10.

5. تعزيز الشمولية والتكافؤ في فرص التعليم والتدريب، وتوفير فرص متساوية للجميع.
6. تحسين جودة المنظومة التعليمية وتطوير البنية التحتية اللازمة لها، بما في ذلك تطوير القطاع الخاص ليصبح شريكاً رئيسياً في تحقيق أهداف التعليم.

وعليه؛ تتطلع خطة مئوية الإمارات 2071 إلى تحقيق تطور شامل ومستدام في مختلف جوانب حياة المجتمع الإماراتي، وتعد قطاع التعليم أحد أهم المجالات التي ترمي إلى تطويرها. تم تحديد مجموعة من المبادئ والأهداف التي ترمي إليها هذه الخطة، ويتطلب تحقيقها توفير الإمكانيات والموارد اللازمة، وتحسين جودة المنظومة التعليمية وكفاءة المعلمين، وتعزيز الشمولية والتكافؤ في فرص التعليم والتدريب. ومن خلال تحقيق هذه الأهداف، يمكن أن تكون خطة مئوية الإمارات 2071 الخاصة بالتعليم عاملاً رئيسياً في تحقيق التطور بالناحية التعليمية بكل مناحيها.

وفي ضوء تحليل المبادرات ومذكرات التفاهم والبرامج التي قامت بها دولة الإمارات. إلا أن هناك العديد من المؤشرات التي تدل على أن كليات التربية بجامعة الإمارات العربية لم تمارس دورها بإقامة شراكات فعالة كما هو مأمول منها، ولا توجد آليات واضحة لتفعيل وبناء هذه الشراكات، مما أدى إلى غياب كليات التربية عن المشاركة في أنشطة التعلم مدى الحياة المنفذة وبالتالي فالمعلمين مستبعدين من المشاركة الفعالة في هذه المبادرات.

فبالنظر إلى "الإعداد الجامعي انطلاقة" التي أطلقتها وزارة التربية والتعليم بالإمارات والتي تقع في إطار التعليم المستمر أو التعليم مدى الحياة تفتقد مقومات التعلم مدى الحياة كونها تقتصر على طلاب الصفوف التاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر فقط، ومن ثم لا توجد مشاركة فعالة بكليات التربية، بل تم تطبيقها مع وزارة الطاقة والبنية التحتية، مما يدل على أنها إستراتيجية غير متكاملة لا تهدف إلى الارتقاء بالنظام التعليمي في الدولة وفق برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي برعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم والتي أطلقها في شهر أبريل 2012، وبالتوافق مع مئوية الإمارات 2071 لتمكين المدارس لتكون بيئة خاصة في مجال ريادة الأعمال والابتكار للارتقاء بالنظام التعليمي وللوصول إلى

التعلم مدى الحياة، غياب كليات التربية عن المشاركة في أنشطة التعلم مدى الحياة المنفذة(34).

وبالتالي فالمعلمين مستبعدين من المشاركة الفعالة في هذه المبادرات فعلى سبيل المثال برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي مبادرة مشتركة بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الاتصالات في الإمارات بالتعاون مع مكتب رئاسة الوزراء، وذلك من أجل إنشاء بيئة تعليمية فريدة في المدارس وتقديم "الفصول الذكية" حيث سيقوم الطلاب بالاستفادة من الأجهزة الذكية كوسيلة للحصول على المعرفة، كما تشمل المبادرة أيضاً برامج تدريب متخصصة للمعلمين وإدخال مناهج جديدة لخدمة هذا الغرض، وتغيب أيضا كليات التربية عن هذه المبادرة على الرغم من أهميتها كشريك في إعداد وتدريب المعلمين(35).

ثانياً: أوجه قصور أداء كليات التربية بالشراكة مع مؤسسات التعليم العام:

يمكن تحديد أوجه القصور العام في أداء كليات التربية بالجامعات الإماراتية بالشراكة مع مؤسسات التعليم العام، ويتضح القصور بالعوامل الآتية:

1. غياب دور كليات التربية في تطوير مناهج التعليم العام، وطرق وأساليب التدريس، وقياس مخرجاته.
2. ضعف التكامل والتنسيق المشترك بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام في تبادل الخبرات التعليمية.
3. ندرة البرامج التدريبية التي تقيمها كليات التربية والتي تعنى بالتنمية المهنية لمعلمي التعليم العام وقياداتها.
4. أغلب الشراكات بين القطاعين تقتصر على الخبرة الميدانية من خلال برنامج التربية العملية، والذي يعاني أيضًا قصورًا في تحقيق الشراكة المثلى، وتطوير التعليم.
5. غياب الرؤية لدى مؤسسات التعليم الجامعي بصياغة توجهات بحثية منبثقة فعليًا من مشكلات مؤسسات التعليم العام، والجهود البحثية التي يجريها أعضاء هيئة التدريس ما هي إلا جهود فردية بمعزل عن

(34) https://www.moe.gov.ae/Ar/ImportantLinks/Pages/INTILAQA.aspx., Site entry date: 11-9-2023.

(35) https://www.moe.gov.ae/Ar/SmartLearning/Pages/Home.aspx. Site entry date: 11-9-2023.

توجهات مسبقة، ونتائجها لا تصاغ بصورة يمكن الاستفادة منها إجرائية.

وتأسيسًا على ما سبق فإن كليات التربية بالجامعات الإماراتية والمؤسسات التعليمية، بحاجة ماسة إلى تعزيز العلاقة بينهما بتفعيل الشراكة الحقيقية، والتي تتماشى مع الأدوار المتجددة لتلك المؤسسات، وإلغاء الحواجز الإدارية التقليدية، وتكامل المسؤوليات المشتركة، لإصلاح النظام التعليمي وتطويره.

توصيات الدراسة

توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تحقيق متطلبات الشراكة بين كليات التربية والمؤسسات التعليمية في الإمارات، وهي كالتالي:

1. إنشاء وحدة للشراكة التعليمية بين مؤسسات التعليم العام ومؤسسات التعليم العالي بالوزارة، لإضفاء الطابع المؤسسي للشراكة الملزمة بين الطرفين، وتخصيص مراكز تابعة لها في كليات التربية وإدارات التعليم العام.
2. التخطيط الجيد للشراكة بتوحيد رؤية مشتركة، وإيجاد جو من التعاون في ضوء الموضوعية، مع إضافة لوائح في أنظمة الجامعة لتنظيم عملية الشراكات، والعمل على إيجاد البيئة المناسبة التي تعتمد على تبادل المصالح الحقيقية بين الطرفين.
3. توفير ميزانية خاصة لدعم البحث العلمي، مع تخصيص مكافأة مادية ومعنوية عند تحقيق الشراكة الفعالة لطرفي الشراكة.
4. التنسيق والتعاون بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في كيفية تفعيل التعاون المشترك في مجال التربية والتعليم المستمر بين الطرفين.
5. وضع الخطط التدريبية التي تضعها لجان مشتركة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، توضح فيها تفاصيل التدريب المتبادل، بما يؤدي إلى الوصول للهدف المنشود من التدريب.
6. تفعيل الوعي الفكري والثقافي بين مؤسسات التعليم العام والجامعات بضرورة الشراكة وتأثيرها الإيجابي من خلال عقد ورش عمل، ومؤتمرات، للتشجيع على الشراكة، والعمل بروح الفريق.

7. مشاركة كلية التربية مع مؤسسات التعليم العام بوضع خارطة بحثية، للتنمية المهنية للمعلمين، ومعالجة القضايا والمشكلات التي يعاني منها قطاع التعليم.
8. ربط تخصصات وبرامج كليات التربية بالاحتياجات الضرورية لإدارات التعليم العام، ليجد كل خريج فرصة عمل مناسبه له بعد التخرج.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. أحمد صبرة، "أثر بناء الشراكات المؤسسية على توفير مرتكزات البحث العلمي لخريجي جامعات القدس المفتوحة"، رسالة ماجستير، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2014، ص921.
2. إيمان محمد صبري، دور المشاركة المجتمعية في ضمان جودة التعليم وإعداد خريجي الجامعة لسوق العمل وتجربة جامعة الفيوم "نموذجاً"، ورقة عمل مقدمة في: المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم، اتحاد الجامعات العربية، وجامعة الزرقاء الخاصة، الأردن 10–11مايو، 2011، ص6.
3. بوحديد ليلى، وآخرون، "الشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص؛ التجربة اليابانية والماليزية نموذجاً"، مجلة الباحث الاقتصادي، ع4، يناير 2017، ص8.
4. حصة النعيمي، اختبار الإمارات القياسي منظومة وطنية تقود أبناءنا نحو التميز والتنافسية العالمية، مقال منشور بموقع وزارة التربية والتعليم، 2021، ص2.
5. حمد بن خالد بن حمد الحواس، "تصور مقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030"، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، مج9، ع4، ديسمبر 2020، ص106.
6. د. وائل وفيق رضوان، "الشراكة المجتمعية مدخل لتعزيز الثقة بين كليات التربية ومؤسسات التربية والتعليم قبل الجامعي بمصر: دمياط انموذجاً"، كلية التربية، جامعة دمياط، مصر، 2014، ص31.
7. رسمي رستم، "تفعيل دور الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية وسلطات المحافظات في إدارة التعليم"، المركز الوطني للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، 2003، ص46.
8. سامي عمارة، "الشراكة بين كليات التربية ومدارس التعليم العام وسبل تفعيلها من وجهة نظر أساتذة الكلية والقيادات التعليمية: دراسة تقويمية"، جامعة الإسكندرية، مجلة كلية التربية، ع1، (21)، 2011، ص292.
9. سامي مراد، سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية، 22–24نوفمبر 2016.

10. فايزة يوسف القبلان، "استشراف مستقبل الشراكة بين كلية التربية جامعة حائل ومؤسسات التعليم العام في ضوء تجارب عالمية لتحقيق الرؤية المستقبلية 2030"، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر المخرجات التعليمية، كلية التربية، جامعة حائل، 2020، ص54.

11. محمد الأصمعي، "الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة: من المفاهيم إلى التطبيق"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص18.

12. محمد نضال الريس، "دور البحث العلمي الجامعي في التطوير الصناعي", ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقني، دمشق 24–26 مايو، 2006، ص54.

13. محمود إبراهيم محمد، "تفعيل الشراكة بين كلية التربية جامعة نجران ومؤسسات التعليم قبل الجامعي في ضوء خبرات بعض الدول"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، ع38، (1)، 2018، ص73.

14. مي بنت محمد عبد الله الحماد، "الشراكة بين الجامعات ومؤسسات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية"، مجلة التربية، جامعة القصيم، 4 (122)، 2017، ص322.

15. نهلة هاشم، "الشراكة بين المدارس والجامعات والتنمية المهنية للمعلمين"، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي، ع8، جامعة عين شمس، مصر، 2005، ص182.

16. وزارة التربية والتعليم، "الإطار العام لسياسات التعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة: المصطلحات الخاصة بسياسة المناهج وطرق التقييم"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018، ص43.

17. ياسر عبد الفتاح القصاص، وآخر، "آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات والمدارس للحد من مخاطر تعرض الطالب للجرائم المعلوماتية"، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، 57 (1)، 2017.

18. يوسف بن عبد العزيز التركي، "آلية مقترحة لدعم الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات البحثية من خلال مخرجات البحث والتطوير"، جامعة الملك عبد العزيز. عمادة البحث العلمي. المنتدى الدولي للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض, 23–25 مايو، 2009، ص32.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Arnold , D., "Examining the initial impact of a .26 school-university partnership on School performance". Ph.D, Oakland University, 2015.
2. Bernard, W, Andrews, "Re- play Re- assessing The Effectiveness of an arts Partnership in Teacher Education. International review of education", Vol. 52, No. 5, 2006, p. 442.
3. Cheryl North, et. al., "Strengthening the University/School Bond and Teacher, Candidates, School", University of the Success Ensuring Partnerships, 7 (2), 2014.
4. Christopher W. Day, The Role of Higher Education, Volume 33, Number 4, Teacher Preparation, December, 1998.
5. https://u.ae/ar-ae/information - and - services/jobs/future - skills - for youth/special-programmers - for - developing - future - skills.
6. https://u.ae/ar-ae/information - and - services/jobs/future - skills - for youth/special-programmers - for - developing - future - skills.
7. https://u.ae/ar-ae/information-and-services/education/lifelong-learning-programmes.
8. https://www.moe.gov.ae/Ar/ImportantLinks/Pages/INTILAQA.aspx.
9. https://www.moe.gov.ae/Ar/ImportantLinks/Pages/INTILAQA.aspx.
10. https://www.moe.gov.ae/Ar/SmartLearning/Pages/Home.aspx.
11. Jacobi, M.; Izzy, L. "The Euro-Mediterranean Partnership and its Impact on Economic Institutions", Journal of Human Sciences, Fourth Year, Issue 31, 2005, www.ulum.nl. com.
12. Mari Elken, Lifelong Learning: a Core Activity for Universities? The case of UiO Master of Philosophy in Higher Education Institute for Educational Research, Faculty of Education UNIVERSITY OF OSLO, 2008.
13. Marry Anne Prater & Thomas W Sileo, School University Partnerships in Special Education Field Experiences: A National Descriptive Study. Remedial and special Education, VOL 23, NO 6, 2002, P. 327.